تقليص الفوارق الحضرية في مراكز المحافظات العراقية
(دراسة في جغرافية المدن)

المدرس الدكتور علاء هاشم داخل
قسم الجغرافية/كلية الآداب

(مُلَخَّصُ البَحث)

كان الهدف الرئيس للدراسة هو قياس وتحليل بعض المؤشرات في مراكز المحافظات في العراق مما يؤثر على وجود تباينات تؤدي الى وجود فوارق حضرية ما بين هذه المدن اذ استخدمت أربع مؤشرات، وهي الوضع الاقتصادي، خدمات البنى التحتية، المسكن، وجود المناطق العشوائية. وفق هذه المؤشرات جاء مؤشر البنى التحتية أعلى حرمانا من بقية المؤشرات وعلى الرغم من تقارب نسب الحرمان في معظم مراكز المدن نجد التباين واضحا ما بين مركز محافظة ميسان ومركز محافظة دهوك، كما نلاحظ انخفاض مؤشر وجود المناطق العشوائية باستثناء مدينة بغداد والبصرة ونينوى اما الدليل العام للحرمان الذي أشر وجود تباينات ووجود فوارق حضرية ما بين مراكز محافظات جنوب العراق والمناطق الشمالية كما في ارتفاع الدليل في كل من ميسان في حين ينخفض في كل من السليمانية واربيل والانبار.

المقدمة

لاشك في أن تركز الخدمات والفرص في المناطق الحضرية يعطي المدن أفضلية على المناطق الريفية في معالجة مشكلة الفقر ، لكن وجود فوارق حضرية بين المدن هذا ما يشكل تحديا في ايجاد مدن للجميع وسد الفجوة الحضرية ، مما يتطلب تشخيص المناطق المتأخرة والمناطق المتقدمة في البلد و النمو الحضري غير المتوازن و كان للسياسات الحكومية دور في رسم معالم الفجوة الحضرية من خلال سوء ادارة بشكل اجمالي على مدى أربعين عاما مما خلق بنية تحتية مدمرة، اكثر من (٩ مليون نسمة) يعيشون في مناطق متهرئة، موجات هجرة داخلية وخارجية، ومما دعانا الى كتابة هذا البحث هو ان السياسة الحضرية ما تزال غير واضحة و كل المؤشرات تؤشر الى أن الفوارق الحضرية تزداد لاسيما أن المدن العراقية تمر بمرحلة تغيرات كبيرة في أسلوب وسياق الحكم الذي هو قيد التشكيل ولم يتفهم بعد جيدا القابضون على زمام الحكم طرق تطبيق الأساليب الجديدة في اللامركزية وعملية صنع القرار.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في هذه الدراسة بمحاولة الإجابة عن التساؤلات الأتية:

١- ما صورة التوزيع المكاني للفوارق الحضرية في مراكز المحافظات العراقية؟

٢- ما علاقة التباين المكاني للفوارق الحضرية بالمؤشرات المستخدمة في التشخيص؟

٣- الوقوف على أسباب التباين المكاني للفوارق الحضرية في مراكز المحافظات العراقية؟

٤- محاولة لرسم تصور واستراتيجية لتقليل هذه الفوارق الحضرية؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى بيان البعد المكاني للفوارق الحضرية في المدن العراقية ومدى تباين واتساع الفجوة الحضرية التي أصبحت تتسع يوما بعد اخر، نضرا لوجود متغيرات تسهم في اتساع هذه الفجوة، من خلال جملة من المؤشرات، كما يهدف هذا البحث الى تحليل هذا التباين من خلال استخدام أساليب إحصائية منها الارتباط البسيط بين المؤشرات التي اعطت صورة ونسب الفجوة الحضرية وبين مجموعة من المتغيرات، ليعطي البحث صورة مثلى لما يجب ان تكون علية هذه المدن تنطلق من مجموعة استراتيجيات لتنمية مكانية متوازنة نحقق فيها عدالة اجتماعية وفرص متاحة للجميع للعيش في مدن يمكن للمواطن من الإحساس بأنه معني ومنتمي من خلال مبدأ المشاركة.

الفجوة الحضرية والحق في مدن للجميع:

الفجوة الحضرية هو تعبير مجازي يقصد به مقدار الفوارق والتباينات بين المدن والمجتمعات، وهي ظاهرة منتشرة في الوقت الحاضر[١]، فتزايد عدد السكان في المدن العراقية وتباينها من مدينة الى اخرى ومن ثم تحولت هذه المراكز الحضرية الى حاضنة للكثير من التعقيدات والمتناقضات من خلال الفرص غير المتاحة للحصول على سكن لائق، وصولا الى الخدمات الاجتماعية وخدمات البنى التحتية وايجاد فرص العمل، حتى وصلت الى وجود فوارق على مستوى المدينة الواحدة.

المؤشرات المستخدمة في تشخيص نسب الفوارق الحضرية في مراكز المدن:

اتخذ الباحث أربعة مؤشرات التي يمكن أن تعطي الصورة عن حجم الفوارق الحضرية ما بين مراكز المدن العراقية وهي مؤشرات عالمية أكدتها منظمات عالمية منها الامم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية في غرب اسيا وهي:

١. الوضع الاقتصادي للأسرة.
٢. البنى التحتية.
٣. توافر المسكن الملائم.[٢]
٤. وجود المناطق العشوائية.

وبدورها تقسم هذه المؤشرات الى مؤشرات فرعية بحسب مؤشرات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء.[٣]

التوزيع الجغرافي لمؤشرات دليل الفوارق الحضرية:

١-الوضع الاقتصادي:

إن دراسة الوضع الاقتصادي للأسرة كان موضوعا للبحث والحوار والخلاف، ويعكس هذا المؤشر بمؤشراته الفرعية مدى وجود تفاوت طبقي بين المدن بل بين المدينة الواحدة ليشكل حالة من عدم المساواة يرتبط ميدان الوضع الاقتصادي بالدخل الذي تكسبه الأسرة إذ إن الدخل يعد محدداً اساسياً للأنفاق والاستهلاك ومستوى المعيشة، ليعكس هذا المؤشر جوانب متنوعة ومتداخلة لمجمل الوضع الاقتصادي من توفر فرص العمل وانخفاض مستوى الفقر.

يتباين توزيع الحرمان المؤشر الوضع الاقتصادي على مستوى مراكز المحافظات في العراق نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات المكانية، ففي جدول (١) نلاحظ ارتفاع معدلات الحرمان في كل من ذي قار (٣٩%) والبصرة (٣٥%)، اما مدن وسط العراق فكانت مؤشرات الحرمان مرتفعة في كربلاء (٣٦%) النجف (٣٧%) القادسية (٣٧%) والمثنى (٣٥%)، كما ارتفعت مؤشرات الحرمان في كل من صلاح الدين (٣٤%) ونينوى (٣٨%)، في حين انخفضت في كل من بغداد (٢٠%) اربيل (١٨%) كركوك (٢١%) سليمانية (١٤%)، مما يعكس تركز معظم النشاطات الاقتصادية في هذه المدن مما نتج عنه أثار سلبية منها موجات الهجرة الوطنية.

ونلاحظ من خارطة رقم (١) مؤشر الوضع الاقتصادي ان هناك ثلاث مراتب توزعت فيها المدن الى حرمان منخفض ويضم كل من مدينة بغداد واربيل والسليمانية وكركوك في حين ضم المستوى الثاني كلا من ميسان والانبار، أما المستوى الثالث ذات الحرمان المرتفع فضم بقية المحافظات.

جدول (١) نسب الحرمان المؤشرات الفوارق الحضرية في مراكز المحافظات العراقية

ت	مركز المدينة	مؤشر الوضع الاقتصادي%	مؤشر البنى التحتية%	مؤشر المسكن%	مؤشر المناطق العشوائية%	الدليل العام
١	دهوك	٣٨	٨	٢٠	٠	١٦
٢	نينوى	٣٨	٢٦	٨	٨	٢٠
٣	السليمانية	١٤	٢٢	٢٦	٠	١٥
٤	كركوك	٢١	٥٠	٩	٢	٢٠
٥	اربيل	١٨	١٩	٢٤	٠	١٥
٦	ديالى	٣١	٦٨	٩	٧	٢٨
٧	الأنبار	٢٨	٢٧	٣	١	١٤
٨	بغداد	٢٠	٣١	٢٨	٤٨	٣١
٩	بابل	٣٠	٥٥	١٨	٣	٢٦
١٠	كربلاء	٣٦	٤٨	٣٦	٧	٣١
١١	واسط	٣٥	٤١	١٨	٤,٠	٢٤
١٢	صلاح الدين	٣٤	٤٣	٦	٦,٠	٢٢
١٣	النجف	٣٧	٢٢	٢٢	٦	٢١
١٤	القادسية	٣٧	٤٣	٢٦	٢	٢٧
١٥	المثنى	٣٥	٣٥	١٦	١,٠	٢١
١٦	ذي قار	٣٩	٦٢	٢٥	٥	٣٢
١٧	ميسان	٢٩	٨١	٢٧	٥	٣٥
١٨	البصرة	٣٥	٦٤	٢٤	١١	٣٣

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١١ – ٢٠١٣

خريطة (١) مؤشر الوضع الاقتصادي لمراكز المحافظات العراقية

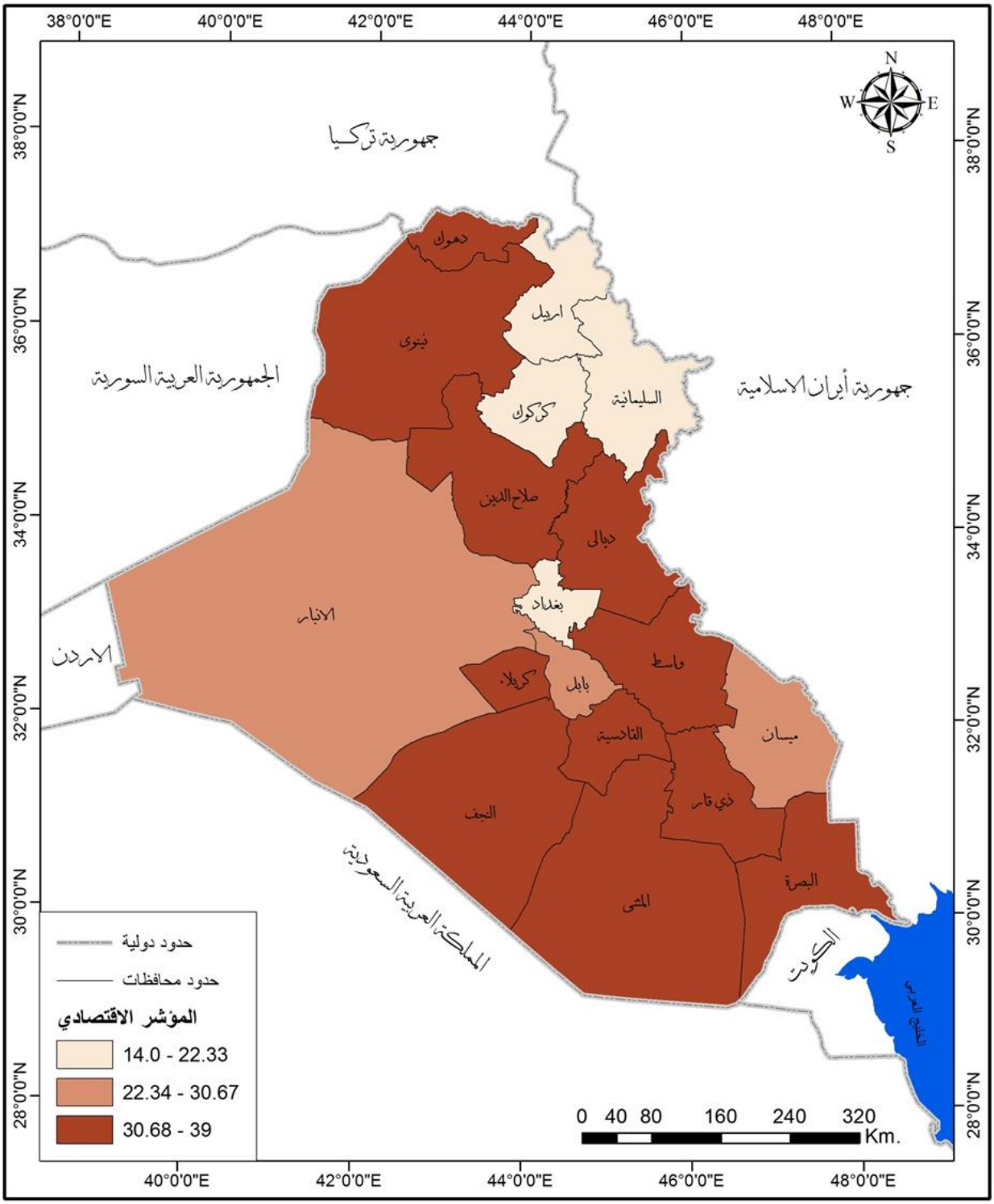

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١).

شكل (١) نسب مؤشر الوضع الاقتصادي في مراكز المحافظات العراقية

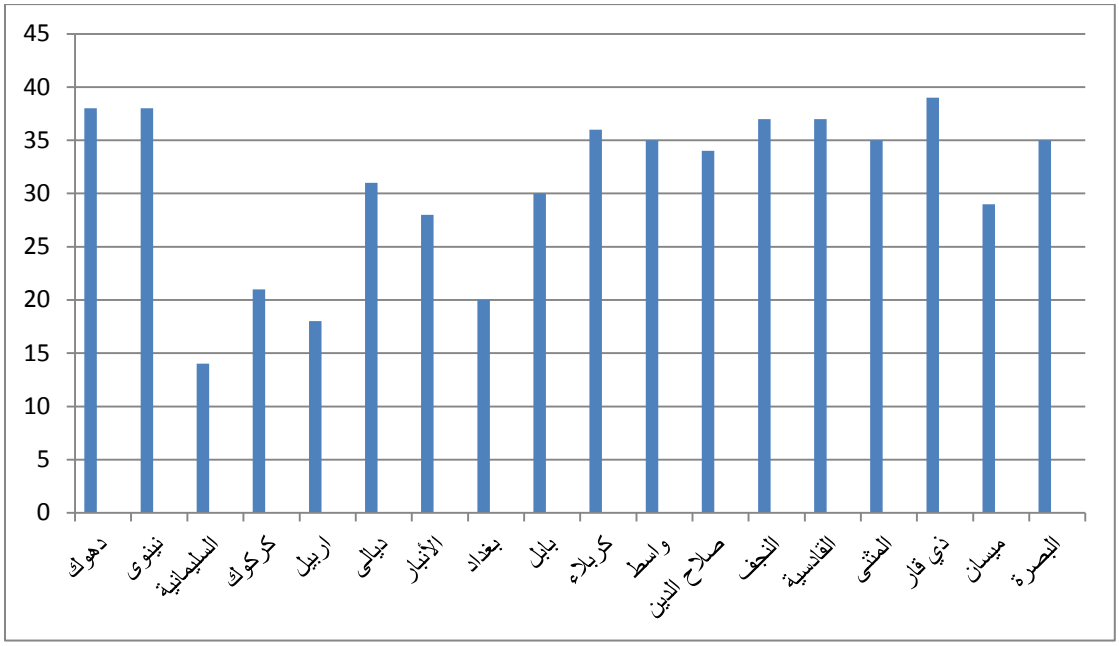

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

٢-مؤشر البنى التحتية:

ترتبط حياة السكان بمجموعة من الاحتياجات اليومية وأهم هذه الاحتياجات البنى التحتية، وهي تشكل معياراً مهماً من معايير رفاهية الانسان داخل المدن وهي تعكس نوعاً من أنواع العدالة الاجتماعية وهي أحد الادلة المهمة على مستوى تقدم اي مجتمع.[٤] لقد تعرضت جميع البنى التحتية في العراق الى دمار كبير يتبع ذلك انحسار شديد في القدرة التمويلية للدولة لاسيما بعد عام (١٩٩١) اذ كانت تلك البنى احد اهداف الحرب المباشرة او غير مباشرة، ثم تواصل اهمالها ابان الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق واستكمل الدمار بعد نيسان (٢٠٠٣)[٥]، وقد اتسمت سياسات وبرامج بناء وتوزيع الخدمات بإجحاف واضح، استكملت دمارا بعد نيسان (٢٠٠٣)، كما ان الممارسات الحكومية وعدم وجود تخطيط يحاكي الواقع من خلال تنمية مكانية حقيقية متوازنة نحقق فيها نوعاً من العدالة الاجتماعية وهذا التباين واضح من خلال ارتفاع نسب الحرمان في كل من ميسان، البصرة، ذي قار، ديالى، على التوالي (٨١%، ٦٤%، ٦٢%، ٦٨%)، كما في جدول (١) وخريطة (٢)، والشكل (٢) في حين كانت متوسطة في مراكز بعض المحافظات مثل كركوك (٥٠%)، وبابل (٥٥%)، وكربلاء (٤٨%)، وصلاح الدين (٤٨%) في حين انخفضت نسب الحرمان في كل من دهوك (٨%)

والسـليمانية (٢٢%) واربيـل (١٩%) وبغـداد (٣١%) والنجـف (٢٢%)، ممـا يعكـس ان التنمية المكانية غير متوازنة إذ ركزت على بعض المدن الكبيرة.

خريطة (٢) المؤشر البنى التحتية في مراكز المحافظات في العراق

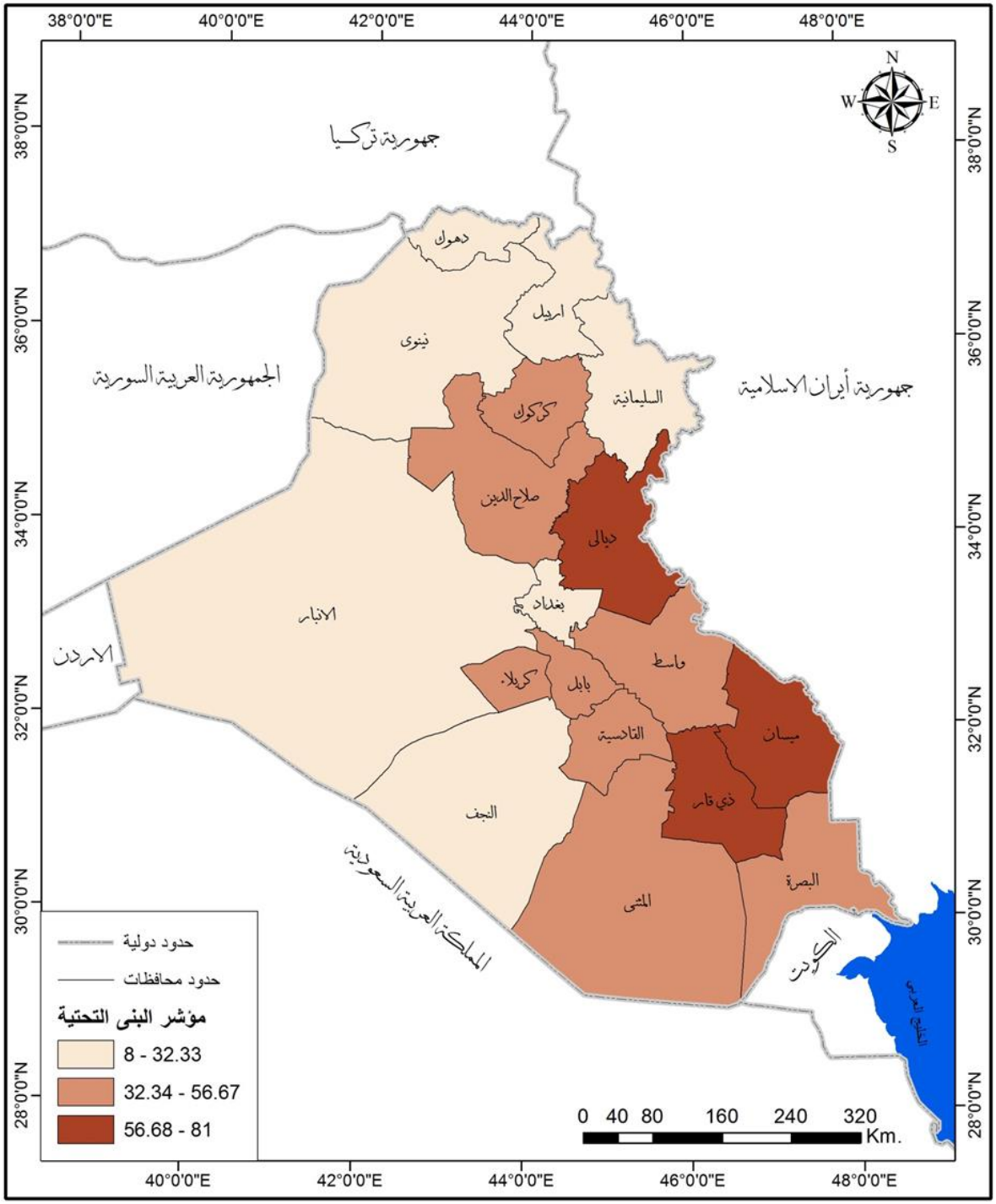

المصدر:. من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

شكل (٢) نسب الحرمان المؤشر البنى التحتية في مراكز المحافظات في العراق

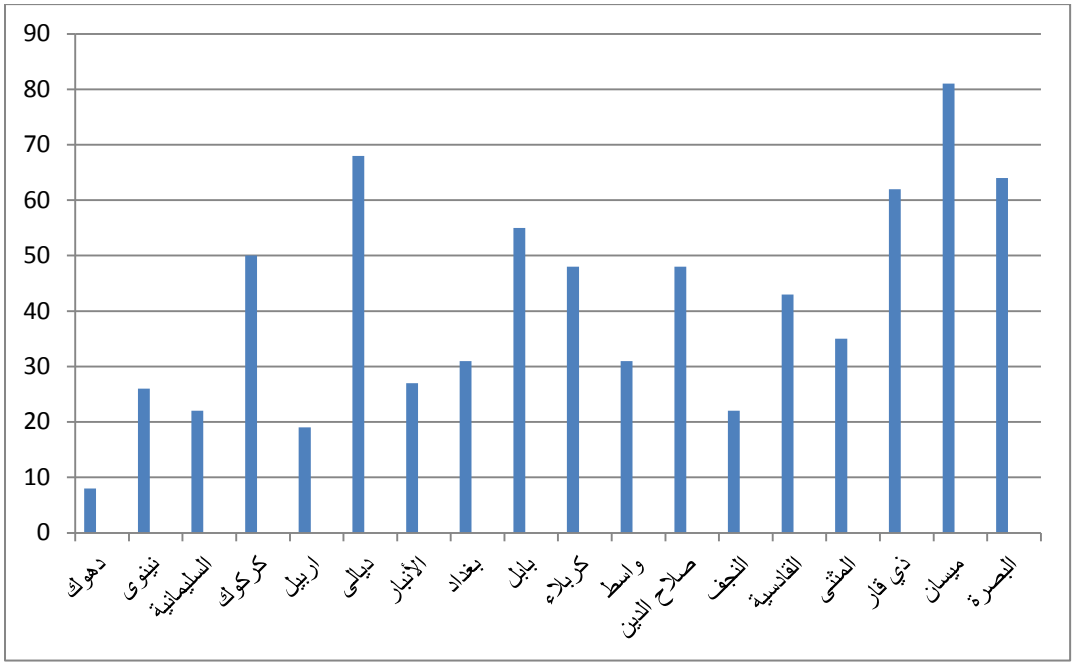

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

ونلاحظ عند ترتيب المناطق الجغرافية ان محافظات اقليم كردستان كانت الأولى في انخفاض نسبة الاسر المحرومة، وهذا يرجع الى استقرار إقليم كردستان وتمتعه بشبة حكم ذاتي بعد (١٩٩١) واستثماره في مجال الخدمات مما انعكس على واقع البنى التحتية، كما انخفضت نسب الحرمان في مركز مدينة بغداد باعتبارها العاصمة وتتمتع بثقل سكاني وسياسي مما جعل معظم الخدمات تتركز فيها وهذا يخلق نوعآ من الفوارق الحضرية التي تنعكس على الهجرة الداخلية والتنمية المكانية.

٣-مؤشر المسكن:

المسكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له، يجب تمكينه من الحصول عليه ولجميع الشرائح، ولاسيما الهشة منها في المناطق الحضرية ضمن بيئة صحية متكاملة الخدمات والمرافق، كما تعد نوعية المسكن والمساحة عدد الغرف، مواد بنائه والخدمات المتوفرة داخلة مؤشراً مهماً من مؤشرات الرفاه، وكثير من الدراسات تعتمد على مؤشر المسكن لقياس حالة الفقر ومنها الفقر الحضري، لضمان الادماج الاجتماعي والسعي الى القضاء على الفجوة الحضرية.[٦] أظهرت نتائج هذا المؤشر أنه سجلت نسب حرمان مرتفعة على مستوى مراكز المدن موزعة بشكل متباين، فكان اعلى حرمان في كربلاء بنسبة (٣٦%)، بغداد (٢٨%)، القادسية (٢٦%)، السليمانية (٢٦%)، ميسان (٢٧%)، ذي قار (٢٥%) البصرة

(٢٤%) فيما كانت معدلات الحرمان متوسطة في كل من دهوك (٢٠%) اربيل (٢٤%) بابل (١٨%)، واسط (١٨%)، النجف (٢٢%) المثنى (١٦%)، اما أدنى معدل للحرمان فكان في كل من كركوك (٩%) ديالى (٩%) نينوى (٨%)، صلاح الدين (٦%)، الانبار (٣%). يلاحظ خريطة (٣).

خريطة (٣) مؤشر المسكن لمراكز المحافظات في العراق

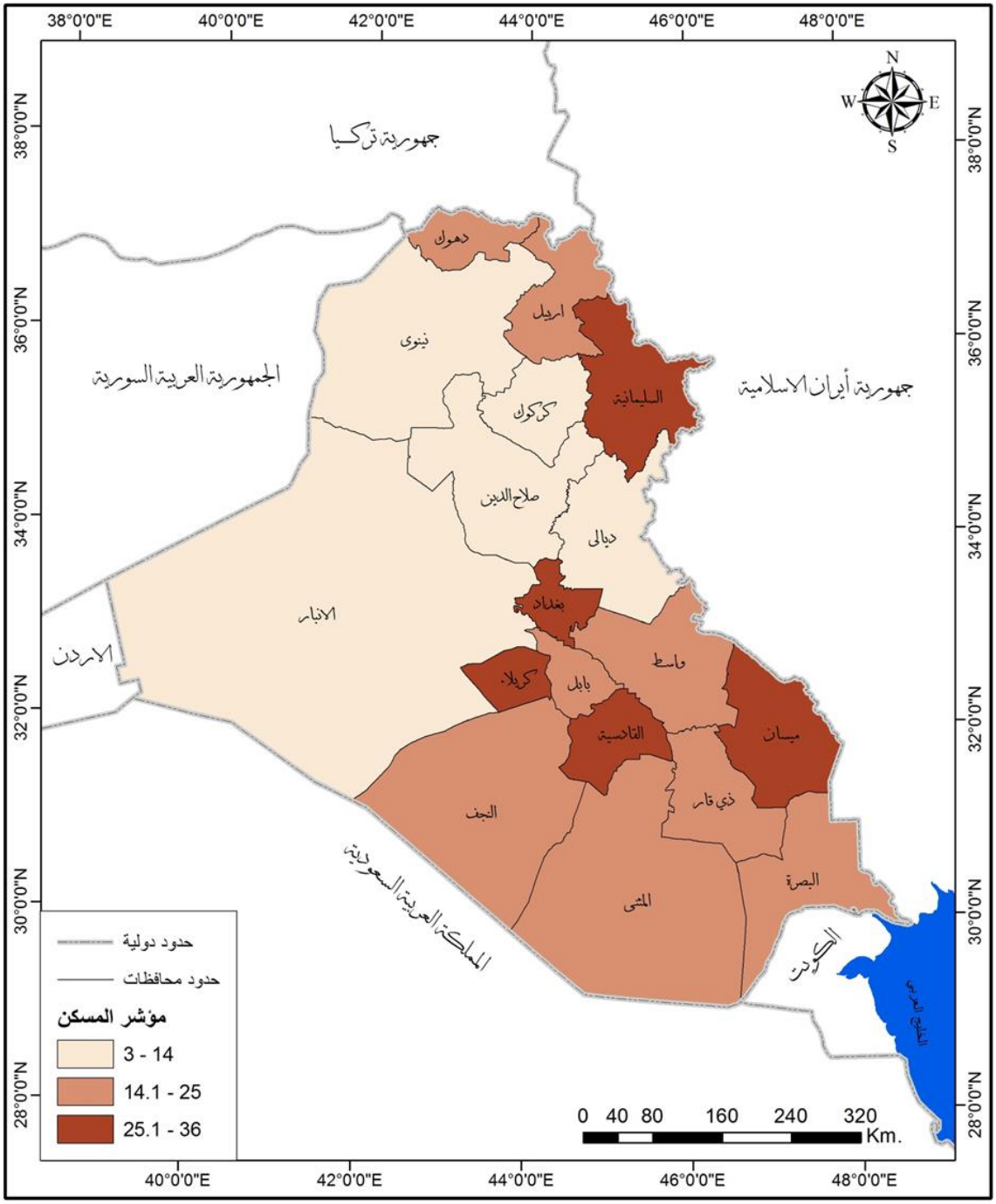

المصدر:. من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

ويرجع هذا التباين في نسب الحرمان في مؤشر المسكن الى توقف اعداد السياسات الاسكانية في العراق منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كما توقف تنفيذ سياسات والخطط الاسكانية التي عدت ما قبل الحرب العراقية – الإيرانية على الرغم من بعض المحاولات لأعداد مخطط الإسكان العام في العراق (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)، سياسات الإسكان الوطني (٢٠١٠ – ٢٠١٦)، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣–٢٠١٧) لكن جميعها لم تحقق النتائج المرجوة[٧]، ولمقارنة نسب الحرمان لمؤشر المسكن بالمؤشرات الاخرى بحسب جدول (١)، شكل (٣) نجد أن مؤشر المسكن سجل نسبا متدنية مقارنة ببعض المؤشرات الاخرى.

شكل (٣) نسب الحرمان لمؤشر المسكن لمراكز المحافظات في العراق

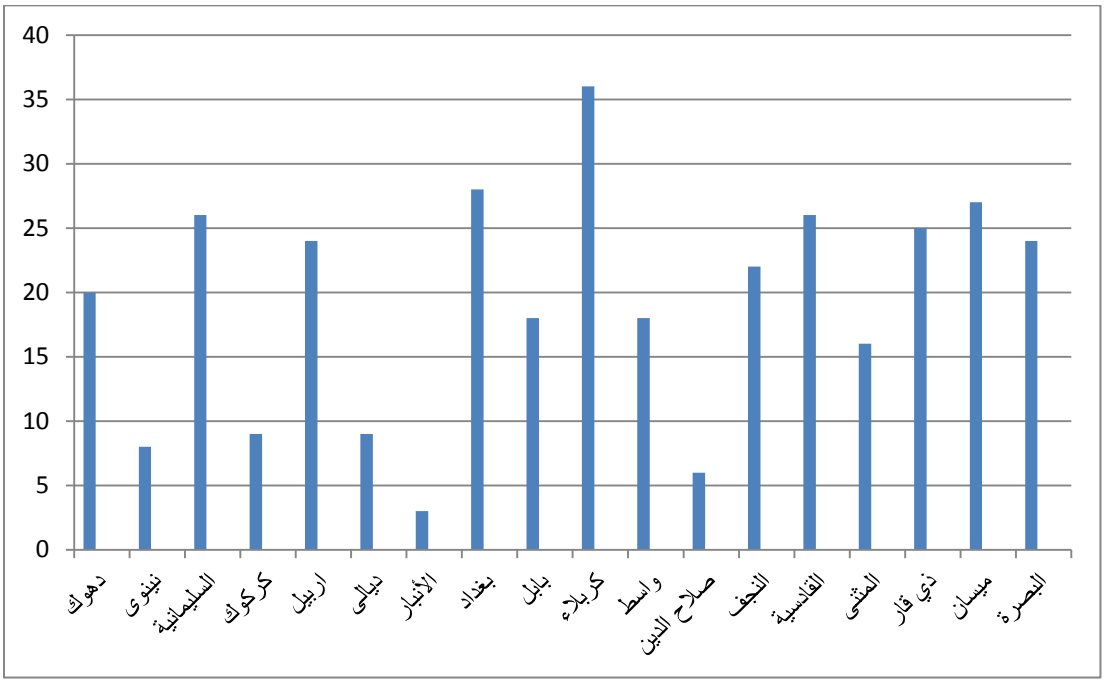

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

٤–مؤشر السكن العشوائي:

غدت ظاهرة السكن العشوائي في العراق مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية، وعن اخلال اجتماعي على الصعيد الوطني وهي ظاهرة خطيرة حيث ترجع خطورتها الى كبر حجمها وتزايدها يوم بعد اخر، وتشير نسب وجود المناطق العشوائية في مراكز المدن الى ارتفاعها في المدن الكبرى ذات النمو السكاني المرتفع، فبلغت اعلى نسبة لوجود المناطق العشوائية في مدينة بغداد (٤٨%)، بما تشكله من ثقل سكاني كبير كما ارتفعت نسبة وجود المناطق العشوائية في البصرة (١١%) نينوى (٨%)، ديالى وكربلاء (٧%). جدول (١) في حين كانت أدنى نسبة لوجود هذه المناطق في كل من بابل

(٣%) كركوك (٢%) القادسية (٢%) في حين انخفضت بشكل كبير في كل من واسط (٠,٤%) صلاح الدين (٠,٦%) المثنى (٠,١%)، وقد يرجع هذا التباين الى الاحوال الاقتصادية للأسر وارتفاع نسبة التحضر مما جعلها تتباين من مدينة الى أخرى. خريطة (٤).

خريطة (٤) مؤشر وجود المناطق العشوائية لمراكز المحافظات في العراق

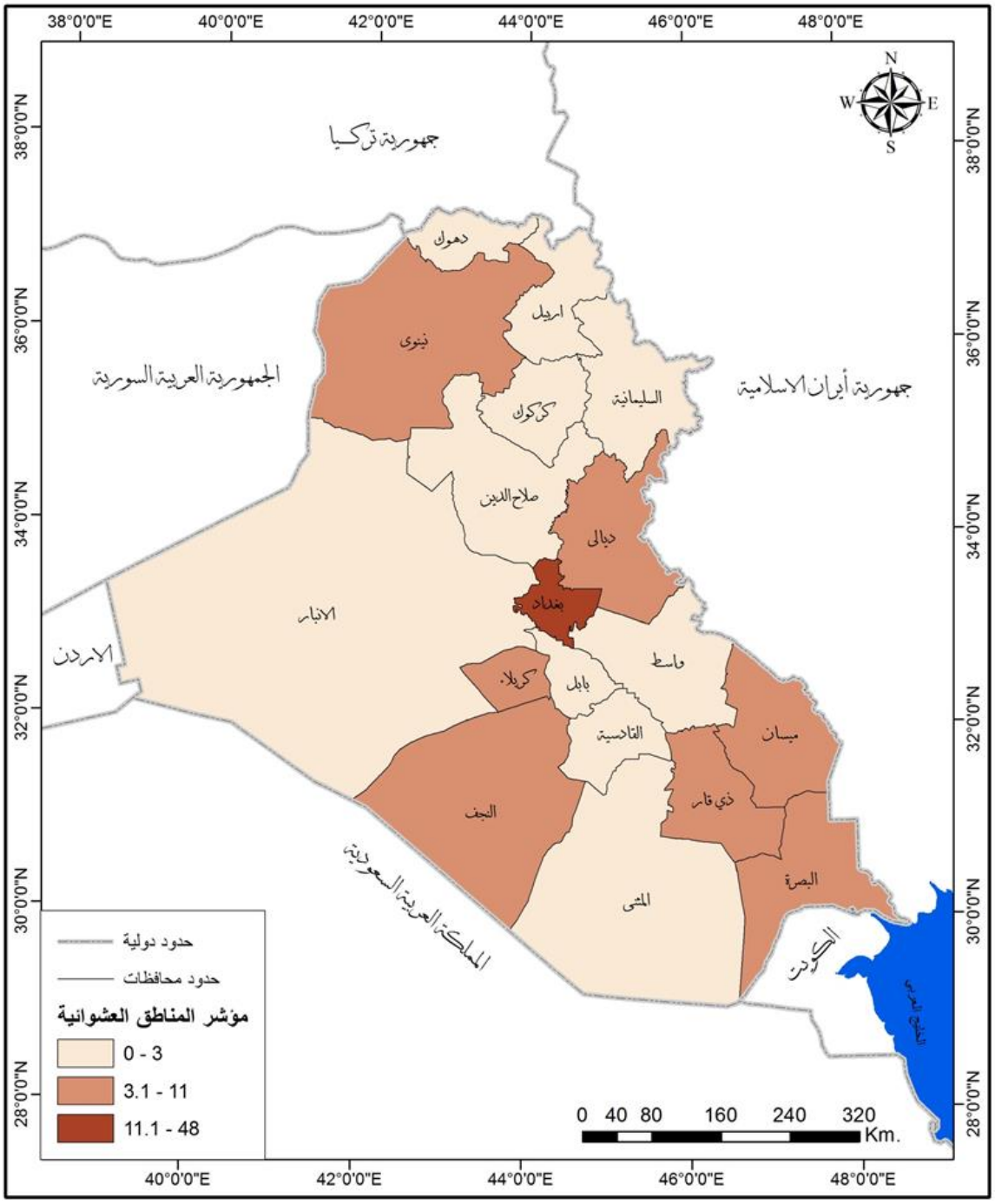

المصدر:.من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

شكل (٤) نسب مؤشر وجود المناطق العشوائية لمراكز المحافظات في العراق

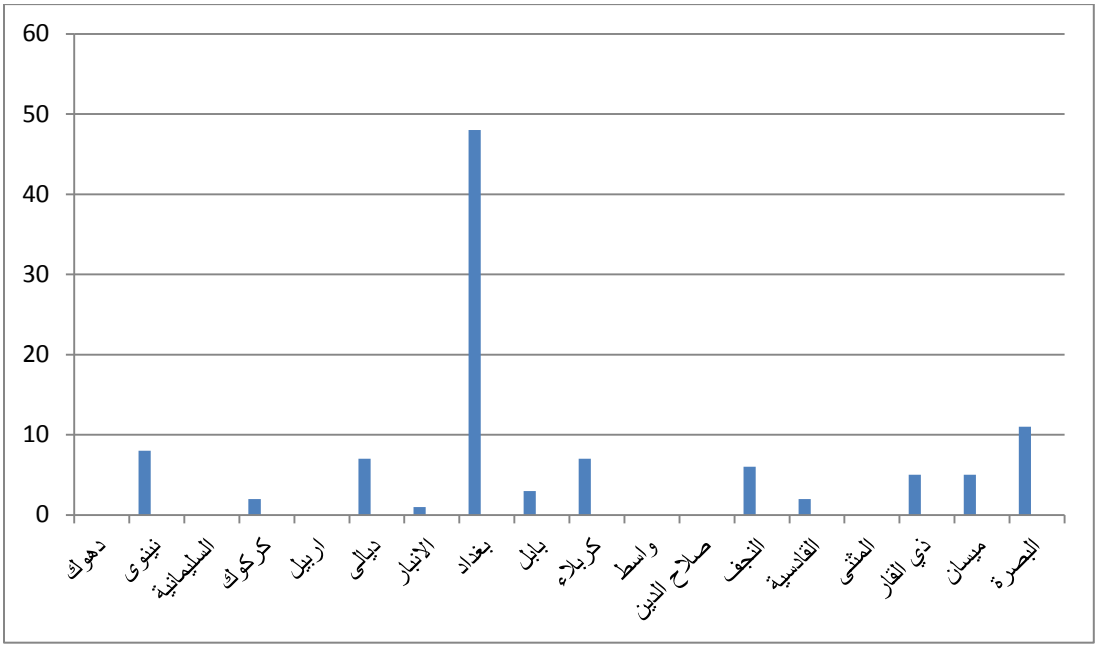

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

نتائج التحليل العنقودي:

يعد التحليل العنقودي أحد فروع التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات، وهو عبارة عن إجراءات تهدف الى تصنيف مجموعة حالات او متغيرات وترتيبها داخل عناقيد،

يشير جدول (٢) الى أن مركز محافظة السليمانية واربيل شكلا اول تعنقد، وهذا واضح من خلال مصفوفة نسب الفوارق الحضرية جدول (١) وقد يكون وقوع المحافظتين في إقليم كردستان الذي شهد تنمية مكانية على مستوى خدمات البنية التحتية والتحسن الذي شهده الإقليم على مستوى الوضع الاقتصادي.

وفي المرحلة التالية من التعنقد يلتقي كل من مركز محافظة البصرة وذي قار ليشكلا التعنقد الثاني ، وقد يكون الموقع الجغرافي في جنوب العراق ومرور هذه المحافظات بنفس الظروف من اهمال وتدني مستوى الخدمات وتراجع المستوى الاقتصادي خلف هذا التعنقد ، كما شكل مركزا محافظتي واسط والمثنى تعنقداً في المرحلة الثالثة وهذا يرجع الى تقارب مؤشر الوضع الاقتصادي مؤشر البنى التحتية والدليل العام وفي المرحلة التالية من التعنقد شكل كل من مركز محافظة القادسية والمثنى تعنقد المرحلة الرابعة ، ولعل ابرز ما يشير الى التحليل العنقودي هو تكتل محافظات إقليم كردستان بعناقيد متقاربة كما في التعنقد في المرحلة الأولى ونجد ان هذا التعنقد نفسه في مراكز المحافظات الجنوبية والغربية عندما تعنقدت كل من

البصرة وذي قار ، وهذا يشير الى ان هناك تباينا واضحا وفوارق حضرية موزعة على ثلاثة إقليم ما بين محافظات الشمال والجنوب ، كما ان مراحل التعنقد المتأخرة ما بين مركز محافظة بغداد التي تعاني مشاكل كثيرة منها زيادة عدد سكانها بالتالي الضغط على خدمات البنى التحتية وبروز مشكلة السكن العشوائي ومشكلة السكن وارتفاع مستوى البطالة مما جعلها تتعنقد عند مرحلة متأخرة مع محافظات إقليم كردستان .

جدول (٢) التعنقد بين مراكز المحافظات باستخدام متوسط الربط

المرحلة	العناقيد المتوافقة	
	العنقود الاول	العنقود الثاني
١	مركز محافظة السليمانية	مركز محافظة اربيل
٢	مركز محافظة ذي قار	مركز محافظة البصرة
٣	مركز محافظة واسط	مركز محافظة المثنى
٤	مركز محافظة المثنى	مركز محافظة القادسية
٥	مركز محافظة نينوى	مركز محافظة الانبار
٦	مركز محافظة دهوك	مركز محافظة النجف
٧	مركز محافظة كركوك	مركز محافظة بابل
٨	مركز محافظة المثنى	مركز محافظة صلاح الدين
٩	مركز محافظة ميسان	مركز محافظة البصرة
١٠	مركز محافظة دهوك	مركز محافظة نينوى
١١	مركز محافظة الأنبار	مركز محافظة السليمانية
١٢	مركز محافظة القادسية	مركز محافظة كركوك
١٣	مركز محافظة كربلاء	مركز محافظة واسط
١٤	مركز محافظة القادسية	مركز محافظة ديالى
١٥	مركز محافظة بابل	مركز محافظة اربيل
١٦	مركز محافظة بغداد	مركز محافظة ذي قار
١٧	مركز محافظة بغداد	مركز محافظة كركوك
١٨	مركز محافظة بغداد	مركز محافظة السليمانية

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١) بواسطة التحليل العنقودي

شكل (٥) مخطط التعنقد بين مراكز المحافظات باستعمال متوسط الربط

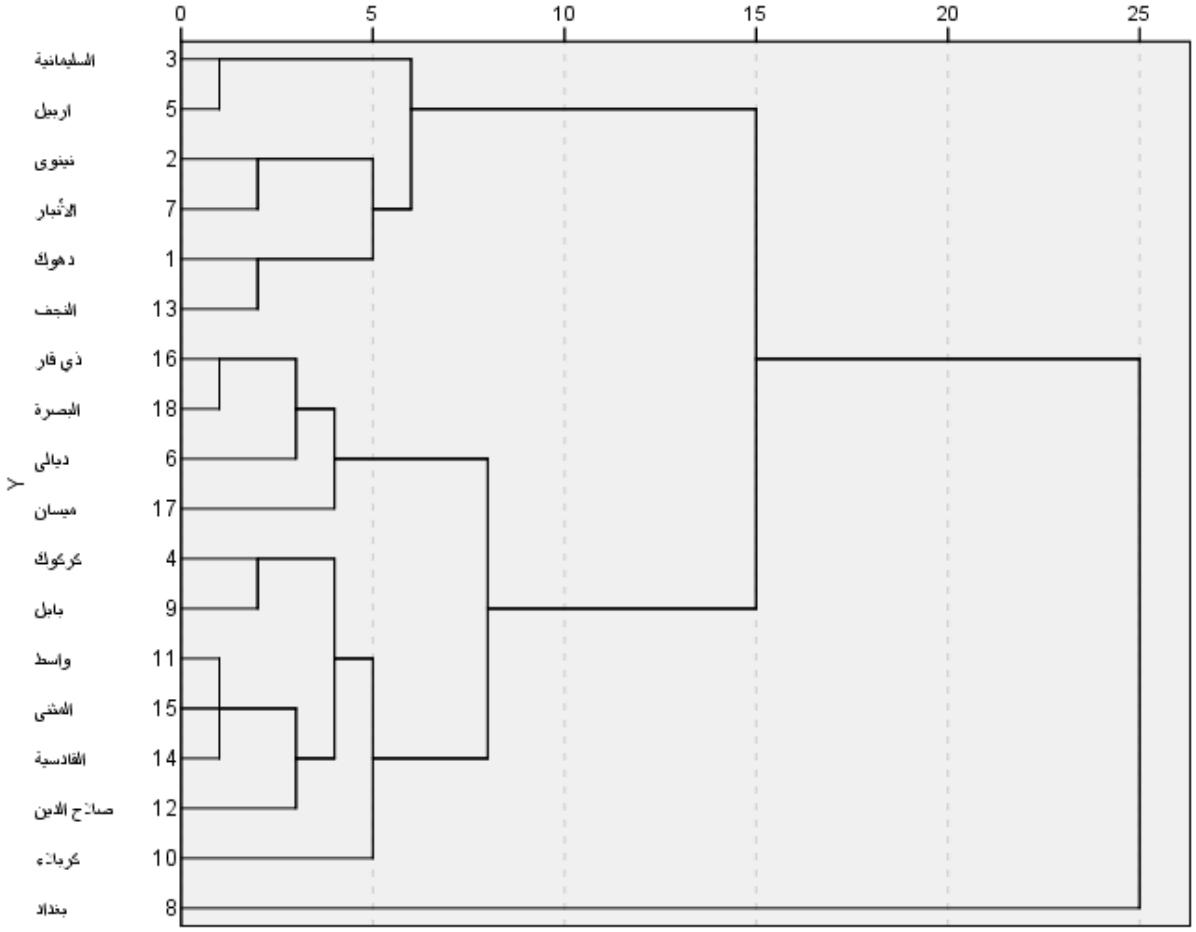

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١) بواسطة التحليل العنقودي

تقليص الفوارق الحضرية:

لا شك في ان تركز الخدمات والفرص في المناطق الحضرية دون غيرها يعطي أفضلية في معالجة مشاكل الفقر الحضري وسد الفجوة الحضرية، شرط ان تعتمد سياسات واليات مؤسسية لصالح الفقراء فالهوة بين من يمتلك الإمكانات ومن لا يملكها في العديد من المدن في العراق معرضة للاتساع، ومن الواضح ان القضايا التي ينبغي معالجتها تختلف بين بلد واخر من حيث حجمها لكن الارتفاع غير المسبوق في عدد سكان المدن وفي معدلات الفقر الحضري يتطلب من الحكومة المركزية والمحلية مواجهة تحديات عدة مترابطة أبرزها:

١. تحديات ديموغرافية ناجمة من التحضر السريع.
٢. تحديات اقتصادية ومالية منها الفجوة المالية التي تواجهها الحكومة والبلديات.

٣. تحديات اجتماعية منها صعوبة الحصول على الخدمات الحضرية الأساسية ونقص في المساكن وفي فرص العمل والوعي البيئي والثقافي للسكان.

٤. تحديات مكانية ناجمة عن التقسيم السياسي وضعف الحكم وحق المشاركة.

وتركز بعض البحوث والدراسات الإنمائية التي أجريت مؤخرا على ضرورة مواجه التحديات الحضرية في إطار برنامج عمل انمائي شامل وواسع يتضمن العناصر الأتية:

(أ) المناطق المتأخرة والمناطق المتقدمة في البلد. (ب) الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية والأحياء الأخرى في المدينة. (ج) سياسات اجتماعية واقتصادية شاملة تهدف الى تحسين الظروف المعيشية للجميع بصرف النظر عن مكان اقامتهم. (د) سياسات الترابط المكاني المبنية على الاستثمار في البنية الأساسية يقوم على مبدى التوزيع المتكافئ للخدمات العامة والموارد المتاحة والترسيخ الديمقراطية التشاركية والتنوع الثقافي في المدن.

ويمكن تقليص الفوارق الحضرية بالوسائل الآتية:

١. السياسات الوطنية والاستراتيجية الرامية الى تحقيق تنمية متوازنة بين المناطق يعتمد على تصميم نموذج للنمو المتوازن والتوزيع العادل للموارد بين مختلف المناطق والقطاعات الاقتصادية الوطنية.

٢. المشاريع والاستثمارات في أماكن معينة لتوجيه النمو الحضري نحو المراكز الحضرية الجديدة.

٣. الخطط والسياسات الحضرية الشاملة ويستهدف البعد المؤسسي لهذا الخطط بناء قدرات الإدارات المحلية من خلال برنامج تدريب التحسين صفات القيادة وتعزيز فعالية تنفيذ الخطط وادارتها، وهذه المخططات الاستراتيجية الشاملة قائمة على مبادئ المشاركة والشراكة وبناء القدرات وتعتمد نهجا تدريجيا تتضمن جمع البيانات اللازمة وتقييم الظروف الراهنة وتحديد الأهداف التي تعتمد على آلية تحديد مواطن القوة والضعف والفرص.

٤. برامج تحسين أحوال العشوائيات، الذي يجب ان يركز على تحسين العمراني للأحياء الفقيرة والعشوائيات وتزويدها بمنشطات البنية الأساسية.

٥. الاستثمارات في الحيز الاجتماعي.

الاستنتاجات:

توصل البحث الى مجموعة من النتائج كشفت عن وجود فوارق حضرية في مراكز المدن في العراق، وهي على النحو آلاتي:

١. سجل مؤشر البنى التحتية أعلى نسبة حرمان من بين المؤشرات اذ نجد أن أغلب مراكز المدن تعاني من ارتفاع نسب الحرمان وعلى الرغم من هذا التقارب نجد ان التباين واضح ما بين مركز مدينة ميسان ومركز مدينة دهوك
٢. انخفاض مؤشر وجود المناطق العشوائية في أغلب مراكز المدن باستثناء مراكز المدن الرئيسة في بغداد والبصرة ونينوى
٣. ارتفاع وجود المناطق العشوائية في مدينة بغداد بنسبة ٤٨%من المناطق العشوائية في العراق ويرجع ذلك الى جملة من الأسباب منها ارتفاع عدد السكان اذ يعيش ربع سكان العراق في مدينة بغداد، ارتفاع أسعار الأراضي والايجارات و قلة الرقابة وضعف القانون.
٤. نلاحظ من دليل الحرمان ارتفاع مؤشرات الحرمان في كل من مراكز المدن في جنوب العراق وانخفاضه في مراكز مدن إقليم كردستان، مما يتطلب توجيه بوصلة التنمية المكانية تجاه تقليل هذه الفوارق الحضرية.

المصادر:

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة اجزاء (٢٠١١).
٢. وزارة البلديات والأشغال العامة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقرير حالة المدن العراقية، (٢٠٠٦-٢٠٠٧).
٣. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الإسكوا)، تقليص الفوارق الحضرية في منطقة الإسكوا.
٤. الأمم المتحدة، مجلس ادارة لمستوطنات البشرية، وثيقة العالمية للإسكان، (٢٠١٣).
٥. وزارة الاعمار والاسكان، السياسة الاسكانية وتخطيط المستقبلي، (٢٠٠٩).
٦. خلدون احمد الحداد، دراسة واقع الفقر الحضري في سورية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد قسم سكان وتنمية، جامعة تشرين، (٢٠٠٩).
٧. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، (٢٠٠١).

٨. نوفل قاسم علي الشهوان، لحرمان من الخدمات العامة في العراق وأثره على الاقتصاد المحلي، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، (٢٠١٢).
٩. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق، (٢٠١٢).
١٠. وزارة التخطيط الجهاز المركزي الإحصاء، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي، (٢٠١٣).

الهوامش:

(١) الأمم المتحد، للجنة الاقتصادية لغرب اسيا الاسكوا، تقليص الفوارق الحضرية في منطقة الاسكوا ٢٠١١

(٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة اجزاء ٢٠١١، ص١٣-٢٤

(٣) وزارة التخطيط الجهاز المركزي الإحصاء، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي، ٢٠١٣، ص٧

(٤) خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، دار الصفاء،٢٠٠٩، ص٣٧

(٥) علاء هاشم داخل، التحليل المكاني لخارطة حرمان البنى التحتية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة بغداد ،٢٠١٥، ص٣٤

(٦) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،٢٠١٣، ص١

(٧) هدى احمد جعفر سياسات الإسكان الوطنية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الهندسة ،٢٠١٥، ص٩

Reduction of urban disparities in Iraqi cities (study in urban of geography)

Dr. Alaa Hashim Duckhle
Faculty of Arts
Department of Geography

Abstract:

The main objective of the study was to measure and analyze some indicators in the urban centers of Iraq, which affect the existence of disparities that lead to urban differences between these cities. Four indicators were used: the economic situation, infrastructure services, housing, and the existence of slums. According to these indicators, the infrastructure index is the most deprived of the rest of the indicators. Despite the convergence of deprivation rates in most city centers, there is a clear discrepancy between the center of the city of Maysan and the city of Dohuk, and we note the low indicator of the existence of slums except for the city of Baghdad, Basra and Nineveh, Which pointed to the existence of disparities and the existence of urban disparities between the centers of cities in southern Iraq and the northern regions as in the rise of evidence in both Maysan, while declining in Sulaymaniyah, Arbil and Anbar.